19830215_0001_h

الشرق ، ١٥-٢-٨٣

الحكم يريد من "بيروت الكبرى" نقطة انطلاق صحيحة نحو المناطق كافة

مؤيد و الشرعية لايرون مبرراً لاعلان "الطوارئ" "لماذا القوة في منطقة والتراخي في أخرى"؟

تؤكد المصادر المقربة من الحكم رهان الرئيس امين الجميل على خطوة استكمال مشروع بيروت الكبرى ، عبر دخول الجيش الى المنطقة الشرقية لانه في اعتقاد المقربين ، لم يعد جائزاً ان يكون رئيسا على المنطقة الغربية ، من العاصمة بيروت فقط .

وتكشف مصادر مطلعة ان الرئيس الجميل بذل جهودا حثيثة من اجل ازالة ما سمي « عقدة الشرقية » من امام تحقيق هذا المشروع لا سيما مع الاطراف التي تؤيد موقفه في « الجبهة اللبنانية » ، كالرئيس كميل شمعون ، وبعض نواب الكتائب والشخصيات .

وتقول ان هذه الجهود تكللت بالوصول الى نتيجة عندما اتخذ حزب الكتائب في اجتماع مكتبه السياسي في الاسبوع الماضي قرارا بالموافقة على تسهيل موقف السلطة الشرعية في الدخول الى المنطقة الشرقية .

وتعتقد المصادر بان الحكم يترقب ، اذا ما تحققت هذه الخطوات أن يؤدي تسلم الجيش منطقة بيروت من بعبدا الى نهر الكلب الى عزل القوات الاسرائيلية المتواجدة في برماناوبيت مري ومونتيفردي . اذ ان هذه القوات سبق لها ان تموضعت في هذه المناطق عند اجتياحها العاصمة اللبنانية بيروت ولا بد من حملها على الانسحاب عن طريق تحقيق هذا المشروع .

وتقول مصادر مقربة من رئيس الحكومة شفيق الوزان ، ان مسالة انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة الشرقية هي مسالة اساسية في جعل هيمنة الشرعية كاملة على العاصمة اللبنانية ، حيث لن يقبل الجيش اللبناني بان تمر من خلاله خطوط الامداد للاسرائيلية في هذه المناطق .

وترى اوساط سياسية متابعة ان تطورات الوضع في الجبل ، لا سيما في منطقة عاليه ، عززت موقف رئيس الجمهورية والحكم في اعادة طرح مسالة جعل مشروع بيروت الكبرى كاملا متكاملا ، باعتبار انها اسقطت صيغة الغالب والمغلوب ، وجعلت الاطراف اللبنانية ، لا سيما في « القوات اللبنانية » اكثر اعتدالا وقبولا بمثل هذه الخطوة .

والذي يعزز هذا الاتجاه ، ايضا في تقدير العديد من المراقبين ، الوضعية الداخلية بعد اذاعة تقرير « لجنة كاهان » للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا .

وتقول المصادر المطلعة ان هذه العوامل جعلت الحكم يعود الى فكرته في ضرورة ان تكون العاصمة اللبنانية مركزا حيويا لاعادة تنشيط الحياة الاقتصادية في لبنان ، بعد الركود الذي شهدته في الاشهر الاخيرة نتيجة القلق الذي ينتاب الجميع .

يضاف الى ذلك ان حاجة الحكم هي الى جعل مدينة بيروت حيزاً يمكنه من اتخاذ قراراته السياسية في ما يتعلق بشؤون المفاوضات التي يجريها حول الانسحابات لانه بدون بيروت الكبرى ، وفي اطارها قصر بعبدا ، سيكون المقر الرئاسي معزولا عن المناطق اللبنانية ، وايضا يكون فاقدا نقطة انطلاق صحية نحو هذه المناطق .

وتقول اوساط الحكم انه حاول في طرحه مسالة اعلان حالة الطوارىء كما كاشف رئيس الحكومة شفيق الوزان بعض الشخصيات الاسلامية لا سيما الرئيس صائب سلام تعزيز بسط سيادة الدولة على العاصمة .

وبررت الاوساط فكرة اعلان حالة الطوارىء بان هدفها ضبط الوضع الامني في العاصمة اللبنانية بشكل عام ، وفي المنطقة الشرقية بشكل خاص ضمن تدابير شاملة سبق ان طبقت على بيروت الغربية في ظل حكومة الوزان ، من دون ان تقترن باعلان رسمي لحالة الطوارىء .

اضافت ان الهدف من اعلان حالة الطوارىء ، ايضا ، هو تسييج بيروت ضد احتمالات تسرب سلبيات اوضاع المناطق اللبنانية الاخرى التي لم تزل خارج نطاق هيمنة الشرعية .

ولا يبدو ان الحكم يترقب في القريب العاجل اذا تم مشروع بيروت الكبرى ان ينقل هيمنته الى المناطق اللبنانية الاخرى ، اذ ان وضع الجبل في حال تحقق مشروع بيروت الكبرى ، قد تخف توتراته بسبب انقطاع الامدادات العسكرية عن بعض الاطراف ولكن طالما ان الموقف الامني مرهون بانسحاب الاسرائيليين فانه من الصعب التكهن بان خطوة بيروت ستحسم مسالة الجبل ، وان كانت هذه الخطوة هي ورقة بيد الحكم في هذا الاتجاه . كما ان المناطق اللبنانية الاخرى كالجنوب ، والبقاع والشمال مرتبطة بالمساعي الرامية الى اتمام الانسحابات عن لبنان .

وانطلاقا من ذلك ، فسرت مصادر الحكم التحمس الذي ابداه رئيس الحكومة عبر تواجده الاعلامي اليومي ، للتمهيد لخطوة ما اسماه تحقيق الوعد في بيروت ، لا سيما ان المتوقع في جلسة مجلس الوزراء المقبلة ان يصار الى البحث في الاعتراضات - الاسلامية - الوطنية على فكرة اعلان حالة الطوارىء ، ومن ثم احتمال لجوء مجلس الوزراء الى خطوات اقل من الطوارىء وتقول بعض المصادر انها قد تفسح المجال لحكومة الوزان التي تملك صلاحيات استثنائية في مجال الامن في جعل بيروت منطقة عسكرية ، وبالتالي في اصدار مراسيم اشتراعية باقامة محاكم استثنائية ، يقال انها ميدانية للبت فورا بالجرائم ..

ولا يرى المعترضون على خطوة اعلان حالة الطوارىء او ما يشابهها ، ان مبررات وجهة نظر الحكم في « لبننة بيروت » تجعل هذا الامر ضروريا طالما ان بيروت الغربية اصبحت منذ اليوم الاول لدخول الجيش اليها خاضعة للشرعية ، وبالتالي انهت احزابها كل المظاهر المسلحة وقلصت نشاطها السياسي .

ويرى هؤلاء ، ايضا ان الموقف الاسلامي العام يعتبر ان خطوة اعلان الطوارىء لا لزوم لها ، طالما ان ثمة تعاونا بين هذا الفريق والسلطة الشرعية لا تشوبه اية شائبة ، تضاف الى ذلك الخشية من ان تؤدي هذه الاجراءات الى تضييق على الحريات العامة .

والخشية ، كما يعلم المطلعون في الدولة سائدة في هذا الوسط من هذه الاحتمالات لا سيما وان مسالة التعقيد في مشروع الرئيس امين الجميل لتحقيق بيروت الكبرى لم تكن في الغربية بل في الشرقية .

ويقول هؤلاء انه لو استطاع الحكم والحكومة انجاز مشروع بيروت الكبرى في بداية العهد ، عبر دخول الجيش اللبناني والقوات المتعددة الجنسيات الى العاصمة اللبنانية بشطريها ، وجمع الاسلحة وازالة المظاهر المسلحة ، وايقاف من يجب ايقافه ، لما فتحت هذه الثغرة في وضعية العاصمة ، والتي يحاولون الآن اغلاقها « بالتي هي احسن » .

يضاف الى ذلك انه لو تحقق هذا الانجاز في بداية العهد لكانت الشرعية الآن في وضعية افضل تجاه الاوضاع الشاذة في منطقة الجبل وغيرها من المناطق .

في اي حال لا يرى هؤلاء ان من الحكمة اتخاذ تدابير من نوع اعلان حالة الطوارىء في بيروت ، حيث المناطق اللبنانية الاخرى هي خارج الشرعية وحيث ان بعض الاطراف اللبنانية في بيروت هم اطراف نزاع في خارجها لا سيما في الجبل .

كما ان اعلان حالة الطوارىء ، وغيرها من الاجراءات التي هي في هذا المستوى غير العادي يتطلب انجازه في ظل حكومة سياسية تكون قادرة فعلا على تحقيق اوضاع امنية على قاعدة وفاق ، او اتفاق سياسي بين اللبنانيين ، لانه ثبت ان تحقيق الامن لا يمكن الا بالتراضي اذ تم فرضه في الغربية ، ولم يتمكن الحكم والحكومة من فرضه في المنطقة الاخرى التي لم تزل في وضعية خارج الشرعية والدليل على ذلك ، انه منذ تسلم العهد الجديد مهامه وهو يبذل مساعي في اتجاه واحد ، اي في اتجاه جعل « القوات اللبنانية » تقبل ، بطواعية واتفاق ، بدخول الشرعية الى الشرقية وليس بالفرض كما حصل في الغربية مما ادى الى ما ادى اليه من معتقلين ومخطوفين ومفقودين من طرف هو الذي تجاوب مع الشرعية .

وتنتقد المصادر مواقف رئيس الحكومة شفيق الوزان الاخيرة وهو يتحدث عن خطوته المتاخرة في تنفيذ مشروع بيروت الكبرى . اذ تتهمه بان شجاعته هي دائما عندما يدير ظهره لتلك الجهات التي لم تمكن حكومته من فرض وجود الشرعية ، كما ان حماسته تدفعه دائما لان يدير وجهه نحو الطرف الذي استجاب ، ويطالب بتعزيز دور الشرعية ، وبالتالي وضع النقاط على حروف الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تتناقض مع هذا الهدف .

لذلك ترى ان رئيس الحكومة كوزير للداخلية يتحمل مسؤولية، تطور الاوضاع في الجبل ، بصرف النظر عن عوامله ، وايضا يتحمل مسؤولية اكثر لجهة عدم قدرة الحكومة على تنفيذ مشروع العهد في « بيروت الكبرى » ، حيث نفذ هذا المشروع في منطقة ، وامتنعت الاخرى .. تحت ذرائع معينة .

وتقول انه لا يجوز للرئيس الوزان اتهام الاطراف اللبنانية الاسلامية - الوطنية بالتشكيك بموقف الحكم ، طالما ان هذه الاطراف هي التي لم يسجل عليها للآن انها خرجت عن تعاونها الايجابي مع العهد ومارست حقها ، في اطار ما يكفله الدستور والقانون ، بالتعبير عن معارضتها الايجابية لبعض اوجه التقصير الرسمي .

وانطلاقا من ان العهد ابدى حرصه على صيانة حق المعارضة الايجابية في التعبير عن رايها ومواقفها ، كما اعلن انه سيكون فوق الطوائف والاحزاب ، وانه سيعمل على صيانة الحريات العامة والفردية ، ترى هذه المصادر ان حماسة الرئيس الوزان في كل مرة ، لا لزوم لها في وجه فريق ، عندما يدير ظهره الى الذين يطالبون بعقد صلح مع اسرائيل ، بينما يدير وجهه الى الذين يؤكدون على الحقائق الاساسية لموقف عهد الرئيس امين الجميل . كما ان الذين وصفهم الرئيس الوزان بالمشككين لم يكونوا مسؤولين سياسيا وامنيا عن حالة الخلل الحاصلة في وضعية بيروت ، ولا يتحملون مسؤولية التقصير الرسمي في معالجة جذرية لوضعية لجبل ، بل يمارسون حقهم في النقد الذي لم يبلغ المعارضة الايجابية التي دعا اليها العهد ... كما انهم حريصون على جعل خطوات كبرى من نوع فرض حالة الطوارىء تستند الى دعم سياسي ان لم يكن الى اتفاق لتحقق فعاليتها الكاملة في بسط سيادة الدولة ، وهو امر لا يجادل فيه احد من الاطراف الذين سلفوا الدولة ما عندهم كي تسلك طريق الانقاذ ...